

CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السادسة والأربعون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

روما، إيطاليا، 14-18 أكتوبر/تشرين الأول 2019

لمحة عامة عن الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين خلال الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي

بيان المحتويات

الصفحات

- أولاً- معلومات أساسية 2
- ثانياً- عرض شراكات مختارة في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين 3
- ألف- كل امرأة، كل طفل 3
- باء- منصة الشراكة الأفريقية الأوروبية في البحوث الزراعية من أجل التنمية 4
- جيم- برنامج الأمن الغذائي والتغذوي من أجل بنغلاديش 5
- دال- مؤسسة فابريتو (Fabretto) المقدمة من آلية القطاع الخاص 6
- هاء- التحليل الشامل لآلية المجتمع المدني 7
- الملحق 1: الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين في الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي- الميزات الرئيسية..... 8



na756

NA756/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

أولاً - معلومات أساسية

1- تتابع هذه الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين خلال الدورة العامة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين) المناقشات التي جرت خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة. وهي تنبثق من تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى بعنوان "الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030"، الذي أُطلق في يونيو/حزيران 2018 وقُدِّم إلى الدورة الخامسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة)، ومن التجارب المموسسة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتشكل الدورة العامة السادسة والأربعين للجنة حول الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين جزءاً من عملية المتابعة، وسوف تساهم في الجهود العالمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال توليد المعرفة وتبادل الدروس بشأن هذه الشراكات الفعالة، تماشيًا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

2- ويقضي هدف هذه الدورة بتسليط الضوء على ما يجعل الشراكات خلال ما بين أصحاب المصلحة المتعددين فعالة في تمويل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويتمثل أيضًا في التعلّم من آليات التمويل المبتكرة والتّهُج العملية للتصدي للتحديات الخاصة بهذه الشراكات عن طريق تبادل تجارب محددة.

3- ويصف تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى السياسات والمبادرات والاستثمارات التي يمكنها أن تساهم في تمويل وتحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويلفت الانتباه إلى أنواع مختلفة من الشراكات وقدرتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما أن التقرير والتوصيات الواردة فيه ترمي إلى مساعدة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تحسين مساهمة الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين في أعمال الحق في غذاء كافٍ، وبخاصة من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة.

4- ويتصل عدد من القضايا التي يثيرها تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى اتصالاً مباشراً بلجنة الأمن الغذائي العالمي بوصفها منصة شاملة متعددة أصحاب المصلحة، رغم أن التقرير يوضح عدم وجوب اعتبار اللجنة شراكة في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين، "نظرًا إلى أن عملية صنع القرارات تقع بصورة قاطعة وتامة على عاتق الحكومات". ويلقي التقرير الضوء على المنافع المحتملة والتحديات الخاصة التي تطرحها هذه الشراكات، مثل التوترات بين الشركاء، والاختلالات في موازين القوى بين الشركاء وتكاليف المعاملات. كما أن آليات التمويل المبتكرة لحشد الأموال الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة، مثل التمويل المختلط والمسؤولية الاجتماعية للشركات والتمويل الذاتي، عن طريق تعبئة المجتمع المحلي، هامة بالنسبة إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي.

5- ومن خلال استخدام أمثلة عن الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يوفرها أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي، يلخّص الملحق 1 ميزاتاً الرئيسية بما في ذلك تغطيتها الجغرافية، وتشكيلتها وأهدافها.

ثانياً - عرض شراكات مختارة في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين

ألف - كل امرأة، كل طفل

6- كل امرأة، كل طفل هي حركة عالمية تحشد وتكثف الإجراءات الدولية والوطنية التي تتخذها الحكومات، وأطراف متعددة، والقطاع الخاص، والأوساط البحثية/الأكاديمية والمجتمع المدني. وترمي هذه الحركة إلى التصدي للتحديات الصحية الرئيسية التي تواجه النساء والأطفال والمراهقين من حول العالم.

7- وقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة حركة كل امرأة، كل طفل في سبتمبر/أيلول 2010 وما زالت جارية. وتوجهها الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال والمراهقين التي أُطلقت أولاً عام 2010، ثم جرى تحديثها بموجب الاستراتيجية العالمية لحقبة أهداف التنمية المستدامة عام 2015. ومن خلال أجزاء من النظام الإيكولوجي لحركة كل امرأة، كل طفل، يمتلك ويوجه كل من الحكومات والقادة الوطنيين هذه العملية، عبر وضع خطط وطنية للاستثمار والتنفيذ، من خلال المنظمات الست (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي)، وشراكة صحة الأم والوليد والطفل والشركاء اللازمين لتحقيق الأهداف الوطنية. وتلقى البلدان الدعم من عدة شركاء تحت مظلة حركة كل امرأة، كل طفل في المجالات الرئيسية الثلاثة: الدعم الفني للتخطيط والتنفيذ والتمويل والمساءلة والدعوة.

8- وفي عام 2015، أُطلقت استراتيجية عالمية محدثة (2016-2030) وما زالت حركة كل امرأة، كل طفل تستند إليها. وهي تطبّق خارطة طريق تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة لتحقيق الوعد بوضع حدّ لجميع الوفيات التي يمكن تفاديها وتحسين الصحة الإجمالية ورفاه النساء، والأطفال والمراهقين بحلول عام 2030. وتتواءم الاستراتيجية العالمية مع إطار الرصد والتقييم لأهداف التنمية المستدامة. وبين عامي 2015 و2017، تمّ التعهد بحوالي 150 التزاماً من جانب أصحاب مصلحة متعددين دعمًا للاستراتيجية العالمية المحدثة. وأما الالتزامات المالية في هذه الاستراتيجية (2016-2030) فقد بلغت 35 مليار دولار أمريكي في ديسمبر/كانون الأول 2017، تعهد 62 بلداً بنسبة 79 في المائة منها، فيما تعهدت منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية بنسبة 13 في المائة، والمؤسسات الخيرية بنسبة 4 في المائة ومجتمع الأعمال بنسبة 3 في المائة.

9- وحركة كل امرأة، كل طفل هي نتيجة ترتيب غير رسمي مع إبلاغ تطوعي عن الالتزامات. ويُصدر الفريق المستقل المعني بقضايا المساءلة التابع لحركة كل امرأة، كل طفل تقريراً كل عام يستند على المساهمات الواردة من أصحاب المصلحة. وكان موضوع تقرير عام 2018 مساءلة القطاع الخاص، في حين كان موضوع تقرير عام 2017 المساءلة تجاه المراهقين. وسوف يُخصص تقرير عام 2019 للمساءلة تجاه صحة النساء والأطفال والمراهقين في السياقات الإنسانية. وفي إطار مواءمة أكبر لحركة كل امرأة، كل طفل في مجال الإبلاغ عن التقدم المحرز على صعيد الاستراتيجية العالمية، سوف يقدم فريق المساءلة المستقل والمنظمات الست تقريراً عن التقدم المحرز كجزء من العدّ العكسي حتى عام 2030 في نهاية يناير/كانون الثاني 2020.

10- ويشكل مرفق التمويل العالمي آليةً تستخدم مبالغ متواضعة من موارد المنح بطريقة مخفزة من خلال حشد الموارد من: (1) موارد الحكومة المحلية؛ (2) والتمويل من [المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير](#)؛ (3) والتمويل الخارجي المتوائم؛ (4) وموارد القطاع الخاص. وأطلق مرفق التمويل العالمي خلال مؤتمر التمويل من أجل التنمية الذي انعقد في أديس أبابا في يوليو/تموز 2015 كجزء من المحادثة العالمية حول كيفية تمويل أهداف التنمية المستدامة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، تعهد قادة العالم بدفع مليار (1) دولار أمريكي للمساعدة في توسيع نطاقه إلى 50 بلدًا ذات الاحتياجات الأكبر على صعيدي الصحة والتغذية. ويركّز المرفق على نهج جديدة للتمويل تقرّر بأن البلدان بحّد ذاتها هي محرك التقدم وبأن دور المساعدة الخارجية يكمن في: (1) دعم البلدان للحصول على مزيد من النتائج من الموارد القائمة؛ (2) وزيادة حجم التمويل.

باء- منصة الشراكة الأفريقية الأوروبية في البحوث الزراعية من أجل التنمية

11- تشكل [منصة الشراكة الأفريقية الأوروبية في البحوث الزراعية من أجل التنمية](#) مشروعًا أنشئ في أبريل/نيسان 2007 بهدف تيسير الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين بين أفريقيا وأوروبا في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية. وتمّ إنهاء المنصة في ديسمبر/كانون الأول 2018 لكن العديد من الشراكات الفرعية التي أنشئت في بلدان أفريقية عديدة ما زالت ناشطة. وجرى تمويل المنصة من المفوضية الأوروبية (80 في المائة) والشركاء الأفريقيين (20 في المائة) بميزانية إجمالية بلغت 15 مليون يورو تقريبًا.

12- ولطالما عملت المنصة لتعزيز العمليات الابتكارية من خلال الشراكات وعمل الوساطة بين منظمات البحوث والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص. وتتيح الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين بأن تقوم مشاريع جديدة أو أن تضيف قيمة مضافة على مشاريع قائمة في قطاعات مختلفة. وفي حين أن هذه المنصة هي شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين، بالاستناد إلى اتفاق رسمي بين الشركاء، فهي ليست هيئة قانونية بذاتها.

13- ومن الجانب الأوروبي، إن التحالف الأوروبي للمعرفة الزراعية من أجل التنمية، وهو تحالف يضم 36 مؤسسة بحثية في 18 بلدًا أوروبيًا، ينسق الشركاء الأوروبيين. وأما الشركاء الآخرون فهم [لجنة تنسيق العلاقات بين أوروبا وأفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ لتعزيز صادرات المنتجات البستانية](#)، ممثلةً القطاع الخاص، و[تجمع الأمن الغذائي](#)، ممثلًا المنظمات غير الحكومية، و[المركز الفني للزراعة والتعاون الريفي والمركز الدولي للبحوث الموجهة إلى التنمية في مجال الزراعة](#).

14- ومن الجانب الأفريقي، يضم الشركاء [منتدى البحوث الزراعية في أفريقيا](#)، ومقره في أكرا، غانا؛ ومنظمة مزارعي البلدان الأفريقية، و[شبكة السياسات في مجالات الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية](#) ومقرها في برينوريا، جنوب أفريقيا، و[منتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة](#)، ومقره في كامبالا، أوغندا.

15- وتشمل الإجراءات الرئيسية في المشروع حشد أصحاب المصلحة الأوروبيين والأفريقيين للانضمام إلى شراكات حول مواضيع جرى تحديدها من خلال حوارات وطنية وإقليمية بين الباحثين وغير الباحثين. وتمّت عملية تيسير حدّد

فيها الشركاء بشكل مشترك الأهداف، والأدوار التنظيمية والمسؤوليات. كما أنهم حدّدوا ورتبوا أولويات المواضيع البحثية المجدية والمرغوبة قبل وضع اقتراحات تمويل. وحشد الشركاء موارد إضافية من [صندوق البحوث التطبيقية](#)، ومؤسسة [أغروبوليس \(AGROPOLIS\)](#)، و[المركز الدولي لتنمية الأسمدة والبنك الدولي](#).

16- وتمّ اختيار تسع عشرة شراكة من خلال إجراء دعوة فيما نشأت خمس شراكات إضافية نتيجة عملية قادها المستخدمون. واتفق على التركيز على المواضيع الخمسة التالية: (1) سلاسل القيمة المكثفة الخاصة بالثروة الحيوانية في أفريقيا الشرقية وبخاصة في كينيا وأوغندا؛ (2) وسلاسل القيمة الخاصة بالمنتجات البستانية في المناطق الحضرية مع إيلاء انتباه خاص لكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون؛ (3) وسلاسل القيمة الخاصة بالأرز في بنن، وبوركينا فاسو ومالي؛ (4) سلاسل القيمة الخاصة بالفول السوداني في زامبيا وملاوي؛ (5) وإضافة القيمة إلى المهدر من المانغو من غير الأغذية في أفريقيا الغربية (بوركينا فاسو وكوت ديفوار والسنغال).

17- وكان الأهم بالنسبة إلى نجاح البحوث الزراعية للشراكات من أجل التنمية تعزيز قدرات الأفراد والمنظمات من خلال عملية مستمرة، وتفاعلية من التعلم الاجتماعي والتجربي بين جهات فاعلة متعددة، بما يؤدي إلى تعاون فعال وتوليد مشترك للمعرفة. ويركّز أحد المجالات المواضيعية التي توثق عمليات التعزيز هذه على إدارة الاختلافات في موازين القوى في البحوث الزراعية للشراكات من أجل التنمية. وإدراكًا أن مجموعات المزارعين تبدأ عادةً من موقع أقل قوة في تحديد جداول الأعمال البحثية، سيما أن الباحثين غالبًا ما يكونون وحدهم المؤهلين لتقديم طلبات بتمويل البحوث أصلاً، نجح المشروع نوعًا ما في وضع "عملية يوجهها المستخدمون".

جيم - برنامج الأمن الغذائي والتغذوي من أجل بنغلاديش

18- أُطلق برنامج الأمن الغذائي والتغذية من أجل بنغلاديش في عام 2015 (وهو جارٍ) لدعم جهود الحكومة في الحد من انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية. ويجري تنفيذ هذا البرنامج من خلال مزيج من المشورة في مجال السياسات، والتدخلات العملية الميدانية وتعزيز حوكمة التغذية.

19- ويضم البرنامج ثلاثة مكونات مترابطة:

- (1) التصدي لتحدي نقص التغذية، وهو يرمي إلى تعزيز البيئة المواتية لاستئصال الجوع وسوء التغذية من خلال تحسين القدرات الوطنية؛
- (2) ومعالجة التقرّم على المستوى الشعبي في مقاطعتين في شمال شرق بنغلاديش؛
- (3) وتنفيذ حلول شاملة، ومستدامة وقابلة للتكرار من أجل تقديم خدمات تغذوية من خلال مبادرات لحكومة التغذية ينفذها عدد من منظمات المجتمع المدني.

20- ويُستكمل برنامج الأمن الغذائي والتغذية من أجل بنغلاديش بالمنبر الوطني للمعلومات عن التغذية الذي يرمي إلى توفير المعلومات للسياسات، والبرامج والاستثمارات من خلال إقامة منصة لإثارة أسئلة حول السياسات، وجمع

المعلومات والبيانات اللازمة للإجابة على هذه الأسئلة، وتحليل البيانات ونشر الاستنتاجات والأدلة لصانعي السياسات ومخططي البرامج.

21- وينتج برنامج الأمن الغذائي والتغذية من أجل بنغلاديش عن اتفاق رسمي بين الشركاء لكنه يفتقر إلى هيئة قانونية. ويشمل الشركاء الحكومة ومنظمة الأغذية والزراعة وعدد من منظمات المجتمع المدني والشركاء في الموارد، وبخاصة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية ووزارة التنمية الدولية البريطانية. وأما أصحاب المصلحة الرئيسيون ضمن الحكومة فهم وزارات الأغذية، والزراعة، ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية، وشؤون المرأة والطفل والمالية. وهم يضمون أيضاً لجنة التخطيط، والعديد من آليات التنسيق الحكومية ومكتب الإحصاءات.

22- ويحظى برنامج الأمن الغذائي والتغذية من أجل بنغلاديش بدعم من القطاع الخاص من خلال المشاورات، ووضع البرامج المشتركة والتنفيذ، مثلاً ألعاب أولمبية سنوية للتغذية من أجل إشراك الشباب والمراهقين في الأمن الغذائي والتغذية. ويشترك القطاع الخاص بنشاط كعضو في اللجان الفرعية المعنية بمسائل فنية محددة، مثل صياغة خطط الاستثمار القطرية، والسياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذوي والدراسات البحثية.

23- وتتسم السياسات والبرامج الخاصة بالتغذية في بنغلاديش بوفرة السياسات والاستراتيجيات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية. وتسعى العمليات المتعددة أصحاب المصلحة إلى ضمان التكامل العامودي (الوطني ودون الوطني) والأفقي (الحكومة، والشركاء في التمويل ومنظمات المجتمع المدني) والإدماج والتنسيق من أجل تعظيم الجهود المتسقة. وتضم التحديات تعميم الأمن الغذائي والتغذية عبر القطاعات وداخلها، وضمان الاتساق والتقليل من تجزئة السياسات.

دال - مؤسسة فابريتو (Fabretto) المقدمة من آلية القطاع الخاص

24- أنشئت مؤسسة فابريتو (Fabretto) المتعددة أصحاب المصلحة في أكتوبر/تشرين الأول 2017 بهدف التأثير إيجاباً على حياة الأطفال والعائلات في نيكاراغوا. وتوفّر هذه الشراكة نهجاً شاملاً لتنمية المجتمع المحلي والاستثمار المستدام في الزراعة، بما في ذلك ثلاث آليات منفصلة تركز على (1) الحصول على التكنولوجيا الحديثة (التكنولوجيا الزراعية)، والمدخلات الزراعية والتمويل، (2) والتدريب الفني على التقنيات الزراعية الذكية مناخياً واستخدام التكنولوجيا الزراعية (3) والروابط بالأسواق العالية القيمة (ولا سيما البنّ، والفاكهة، والشيا والعسل).

25- وتعمل مؤسسة فابريتو (Fabretto) مع كل من المؤسسات الشريكة من أجل إقامة شراكة وحيدة لتحقيق رؤية مشتركة للمسؤولية الاجتماعية، وترتكز على اتفاق رسمي بين الشركاء، إنما ليس لها أي هيئة قانونية. ويشمل الشركاء الحكومات، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والجهات المانحة.

26- كما أن توفير التمويل ما قبل الحصاد والتمويل للتجارة من خلال آليات تمويل مبتكرة مثل الصناديق المتجددة والتسهيلات الائتمانية في الأجل القصير تحت إدارة مؤسسة فابريتو (Fabretto)، يساعد المزارعين في تحسين الإنتاج.

والمحاصيل الأعلى الجودة والغلات الأعلى تساعد بدورها في ضمان أسعار أفضل للأسر الزراعية، بما يزيد بشكل كبير الدخل ويوفّر فرصة لكسر دوامة الفقر في نيكاراغوا.

27- وفي جميع البرامج، تعتمد مؤسسة فابريتو (Fabretto) تقنيات زراعية ذكية مناخياً وتعزز استخدام التكنولوجيا الملائمة، مثل اختبار التربة، والمراجع الجغرافية وحلقات العمل الافتراضية. ويتمتع استثمار القطاع الخاص في التكنولوجيا الزراعية والتدريب بأثر طويل الأمد على الإنتاجية والربحية؛ ويعزز استخدام التكنولوجيا المراعية للبيئة، والمستدامة، والتي توجّهها البيانات والذكية مناخياً، ويشرك النساء والشباب بوصفهم محرّكاً للتحوّل. كما أن توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الزراعية من جانب عدد أكبر من المزارعين واعدّ جداً.

28- ومن خلال الاستثمارات في الشباب وأصحاب الحيازات الصغيرة، تتيح مؤسسة فابريتو (Fabretto) للمنتجين الحصول على التمويل واستخدام التكنولوجيا الزراعية الذكية مناخياً، وتصبح بالتالي مستدامة من الناحية المالية وتحدّ من الحاجة إلى المساعدة في الأجل الطويل. وتوفّر الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، عن طريق المزج بين القطاع الخاص والقطاع العام والمستفيدين، فرصاً لتخطي حواجز الدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأفراد والمزرعة، وتيسّر الممارسات الزراعية الأكثر استدامة ومراعاةً للبيئة في البلاد.

29- والالتزامات المالية الناشئة عن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسات الخاصة والقطاع الخاص. ويوفّر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وآخرون التمويل، من خلال المنح والقروض. وكانت الميزانية الأساسية لمشروع الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين 1.8 مليون دولار أمريكي وهي آخذة في الازدياد. ويستخدم التمويل للدفع مقابل بناء القدرات من خلال تجهيز وتدريب الشباب وأصحاب الحيازات الصغيرة، ومقابل الاستثمار في منصة السوق الخاصة بمؤسسة فابريتو (Fabretto). وبصورة خاصة، تعمل آلية الائتمان من خلال صندوق متحدد، حيث يتلقى المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة تمويلاً ما قبل الحصاد للنباتات والمدخلات، ويردون المبالغ لاحقاً من خلال قيمة المنتج بعد الحصاد. ثم يُعاد استثمار الدخل الذي يتم كسبه من مبيعات المنتجات في الصندوق والتدريب، مما يولّد أثراً إيجابياً ويساهم في الاستدامة المالية لمؤسسة فابريتو (Fabretto). وحالياً، تنشئ مؤسسة فابريتو (Fabretto) صندوق استثمار ذا أثر قيمته 5 ملايين دولار أمريكي لتوسيع نطاق الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين على نحو أكبر.

هاء- التحليل الشامل لآلية المجتمع المدني

30- سوف تقدم آلية المجتمع المدني تحليلاً شاملاً للشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين، بالاستناد إلى مجموعة من تجارب المنصات السياسية المتعددة الجهات الفاعلة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسوف يركز التحليل على المبادئ والشروط التي يمكن أن تطبقها الحكومات لتحديد ما إذا كانت الشراكة تشكل الأداة الأكثر ملاءمة لتطبيقها في حالة معينة وضمان أن تعمل هذه الشراكات للمصلحة العامة وأن يكون لها أثراً إيجابياً على الأعمال التدريجي بالحق في غذاء كافٍ. وسوف تناقش أيضاً الأدوات القادرة على تحديد ومعالجة مواطن الخلل في موازين القوى والتضارب المحتمل في المصالح في الشراكة في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين وتقييم النتائج.

الملحق 1: الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين خلال الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي – الميزات الرئيسية

البلد (البلدان)/الإقليم (الأقاليم) التي تشملها الشراكة	الشراكة في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين	التغطية الجغرافية	رقم
جميع البلدان، تشارك فيها 62 حكومة حتى الآن	كل امرأة، كل طفل، أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة	على المستوى العالمي	1
أفريقيا- أوروبا، تغطي 11 بلدًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	منصة الشراكة الأفريقية الأوروبية في البحوث الزراعية من أجل التنمية	على المستوى الإقليمي	2
بنغلاديش	برنامج الأغذية والتغذية من أجل بنغلاديش	على المستوى الوطني	3
نيكاراغوا	فابريتو (Fabretto) قدمتها آلية القطاع الخاص	على المستوى الوطني	4
الشراكات العالمية، والإقليمية والوطنية في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين والمنصات المتعددة الجهات الفاعلة	التحليل الشامل لآلية المجتمع المدني	على المستوى العالمي	5

تمّ التطوُّع بالشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين من قبل أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي وتمّ اختيارها على أساس تنوُّع التجارب على مستويات مختلفة، وشموليتها وتمثيلها الإقليمي.